دور الثقافة المالية في تحقيق الشمول المالي

The role of financial culture in achieving financial inclusion

ط.د. محمد عماد الدين كرمية[1]، ط.د. سارة حمودة[2]،ط.د. سلسبيل دزيري[3]

Mohamed ImedEddine Kremia[1], Sara Hamouda[2] , Selsabile Dziri[3]

[1]جامعة البويرة،imadkarmia@gmail.com

[2]جامعة البويرة،hamoudas437@gmail.com

[3]جامعة البويرة،selsabildziri6@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/18 ؛ تاريخ القبول: 2022/06/16؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص :

من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي تسعى جميع الدول الى الوصول الى نظام مالي يشمل جميع فئات المجتمع عن طريق الإتاحة الكاملة للخدمات المالية والمصرفية حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم بعدالة وشفافية، تجسيدا للشمول المالي، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة التي تربط الشمول المالي بالثقافة المالية، فالثقافة أو المعرفة المالية هي شرط مسبق ونتيجة تابعة للشمول المالي في آن واحد.حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطا أساسيا لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال، ولهذا أصبح التعليم المالي أمرا ضروريا لتسهيل الوصول الى المنتجات و الخدمات المالية، وعليه تم التعرف في هذه الدراسة على مختلف المفاهيم الأساسية للثقافة المالية والشمول المالي، إضافة لمعرفة واقع الثقافة المالية في الدول العربية، والتعرف على أبعاد الشمول المالي ومعرفة العلاقة بين هذا الأخير والثقافة المالية. وفي الأخير توصلنا لكيفية تعزيز الثقافة المالية والتعليم المالي، وبالتالي تعزيز وتوسيع الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: ثقافة مالية، تعليم مالي، شمول مالي، نمو اقتصادي.

Abstract

In order to achieve the goals of economicgrowth and sustainabledevelopment, and to integrate the informaleconomy, all countries seek to reach a financial system thatincludes all segments of society through the full availability of financial and banking services according to theirneeds and requirementswithfairness and transparency, embodyingfinancial inclusion, and thisstudyaims to know the relationshipbetween Financial inclusion withfinancial culture, financialeducation or knowledgeisboth a

[1]**المؤلف المرسل: محمد عماد الدين كرمية، الإيمايل:** imadkarmia@gmail.com

prerequisite and a dependentconsequence of financial inclusionWhere the understanding of bankingproducts and services is a prerequisite for theirdissemination, theirproper use and effective utilization, and for thisreason, financialeducation has become a necessity to facilitateaccess to financialproducts and services. In the Arab countries, identifying the dimensions of financial inclusion and knowing the relationship between the latter and economic growth. Finally, we came up with how to enhance financial culture and financial education, and thus enhance and expand financial inclusion.

Keyswords : :Financial education, financial education, financial inclusion, economic growth.

مقدمة:

رغم استخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة والتطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، يمارسون أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان النامية من العالم بسبب ضعف الثقافة المالية التي تعرفهم على مختلف الخدمات المالية والمصرفية وكيفية التعامل معها، مما يؤدي الى تدني في مستوى الشمول المالي الذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي، في هذا السياق تعتبر الثقافة والمعرفة المالية شرطا أساسيا في تعزيز الشمول المالي، لأنها تشكل فهم للمنتجات والخدمات المالية وكيفية استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال. .

– الإشكالية:

ما دور الثقافة المالية في تحقيق الشمول المالي؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1– ما هو واقع الثقافة المالية في البلدان العربية؟

2– متى تصل كل دولة الى تطبيق نظام مالي يشمل الجميع؟

3– ما هو انعكاس الشمول المالي على النمو الاقتصادي؟

2– فرضيات الدراسة:

وللإجابة على أسئلة الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرض الرئيسي:

تساهم الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي انطلاقا من تثقيف الأفراد وتعليمهم الطريقة الصحيحة لاستخدام الخدمات المالية في إدارة شؤونهم المالية بكفاءة وفعالية.

الفرضيات الفرعية:

1– الثقافة المالية والتعليم المالي من مهارات الحياة الضرورية

2- يهدف الشمول المالي الى دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

3-وجود أثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي.

3-أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة ترجع لأهمية الموضوع في حد ذاته، فأغلبية شرائح المجتمع أفراد كانوا، أو أصحاب الأعمال التجارية ليس بإمكانهم الوصول الى مدى واسع من الخدمات المالية المتنوعة، لضعف المعرفة المالية لديهم من جهة، ولعدم الإتاحة الكاملة لهذه الخدمات المالية والمصرفية لكل الناس من أجل الوصول الى نظام مالي يشمل الجميع، وأن تقدم هذه الخدمات المالية من كيانات مالية رسمية تابعة للنظام المالي الرسمي بمسؤولية واستدامة، والذي يعتبر المدخل الذي تسعى له جميع البلدان من أجل دعم الاقتصاد.

4-أهداف الدراسة:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم المرتبطة الثقافة المالية.
- إبراز مفهوم الشمول المالي وماهية مؤشراته
- توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
- معرفة آليات التنفيذ لرفع مستويات الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي.

محاور الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول / تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول الثقافة المالية، واقع الثقافة المالية في البلدان العربية، أهمية التثقيف المالي

المحور الثاني / تناولنا فيه نشأةالشمول المالي، تعريف الشمول المالي وأهميته، أهداف الشمول المالي، وقد تطرقنا الى أبعاد الشمول المالي ومؤشراته، وتعرفنا على أثر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

وفي الأخير طرحنا توصيات لرفع مستويات الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي.

المحور الأول:التأصيل النظري للثقافة المالية:

من خلال هذا المحور سيتم التطرق لمختلف المفاهيم المحيطة بمصطلح الثقافة المالية لرفع اللبس عنه والتفريق بين المفاهيم المشابهة له، هذا بالإضافة إلى التعرض للثقافة المالية في الدور العربية ومعرفة أهمية عملية التثقيف المالي.

أولا: مفاهيم متعلقة بالثقافة المالية

- **تعريف الثقافة المالية (Financial Culture):**

إن مفهوم الثقافة المالية لم يكتسب أهمية كبيرة إلا بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، حيث أكدت هذه الأزمة أن أغلبية أفراد المجتمع يفتقرون للمهارات اللازمة للتعامل مع شؤونهم المالية حتى وإن كانوا على قدر لا بأس به من التعليم الأكاديمي، وهذا ما أكده روبرت كيوساكي في كتابه الأب الغني والأب الفقير، حيث قال إن المرء قد يحوز تعليما عاليا ويكون ناجحا مهنيا ومع ذلك يعاني أمية مالية. يحتاج الفرد إلى فهم أساسيات إدارة الأموال، وفهم هذه الأساسيات يدخل تحت ما يسمى بالثقافة المالية، التي تعني: "معرفة وفهم المفاهيم والمخاطر المالية، كذلك المهارات، الدوافع والثقة الضرورية. (عرقوب، 2021، صفحة 333)

عرفت الثقافة المالية بأنها: الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية

المالية. كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية والثقافة أو المعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطور و الاستقرار الاقتصادي والمالي مثل الديون المتراكمة والمدخرات الغير كافية وعدم التخطيط ماليا للمستقبل والاستثمارات الغير المدروسة. (مفتاح و بركات، 2020، صفحة 49)

- **تعريف التعليم المالي** عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي على أنه: العملية التي يقوم بها المستهلكون الماليون المستثمرون بتحسين فهمهم للمنتجات والمفاهيم والمخاطر المالية ، ومن خلال المعلومات والتعليمات و الإرشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية ، و اتخاذ قرارات مدروسة لمعرفة إلى أين يذهبون للحصول على المساعدة ، واتخاذ إجراءات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية.*(Atkinson & Flore, p. 11)*

- **تعريف المعرفة المالية**

المعرفة المالية هي القدرة على إدارة الأموال في الاستخدامات المختلفة، أي هي مقياس معرفة الأفراد بالأمور المالية وكيفية إدارة استثماراتهم، واتخاذ الخيارات الصحيحة في الاستثمار وترتبط المعرفة المالية بالوعي المالي للفرد وسلوكه، لفهم كيفية حل المشاكل المالية. (أحمد و نارين، 2020، صفحة 26)

هي المعرفة حول المفاهيم الاقتصادية والمالية الأساسية، والقدرة على استخدام تلك المعرفة مع المهارات المالية الأخرى لإدارة الموارد المالية بشكل فعال، فالمعرفة الماليةمن وجهة نظر المستثمرين هي أن يكون لديهم الفهم الكافي حول أسس ومبادئ السوق وأدواتها ومنظماتها وتنظيماتها، فتظهر على أنها التصور المبدع في ذهن المحلل المالي الناتجة عن التراكم الفكري والمعرفي في حدود خبرته التي تهيئ له فرصة تقدير الأحداث دون أن يتحمل مخاطر كبيرة. (ئاقيستا، 2017، صفحة 181)

ويرى الباحثون أنه يمكن اعطاء التعريف الاجرائي التالي للمعرفة المالية وبما يتوافق مع توجهات الدراسة الحالية بكونها المقدرة الفكرية والتواصل المعرفي لما يمتلكه الفرد من تعليم في المجال المالي ومن الخبرات والمهارات المالية والتي يمكن من خلالها ادارة موارده المالية بكفاءة وفاعلية.

وعليه، فإن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. ويعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم المالي، وقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات والمصارف المركزية حول العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي.

ثانيا: الثقافة المالية في الدول العربية:

أحرزت الدول العربية تقدما على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة. ومع ذلك، لا يزال العالم العربي متخلف عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ 34%.

بحسب مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي. احتلت تونس المرتبة الأولى عربيا وال32 عالمية من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالية 44%، وحل لبنان في المركز الثاني عربية وال33 عالمية (44%) والكويت في المرتبة الثالثة عربية وال37 عالمية (44%). في المقابل، سجل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة 13% و15% على التوالي. وبالإضافة إلى معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية 27.7 % لدى النساء مقابل 33.5 % للرجال. وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى 13% في تونس، و11% في لبنان، و10% في الجزائر، أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة حيث تمتلك النساء معرفة مالية (41%) أكثر من الرجال (37%). وتماشيا مع النتائج العالمية، يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية (باستثناء الأردن والسودان). ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يمتلك 35% من أغنى 60% من الأسر ثقافة مالية، مقابل 27% من أفقر40% من الأسر وبالنسبة للثقافة المالية بحسب الفئات العمرية، فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامة في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية 35-54 و55+، مما يشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعالة لتعزيز الثقافة المالية. على سبيل المثال، في لبنان، 50% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 عاما لديهم معرفة مالية، مقابل 40% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و54 عاما، و38% من البالغين فوق سن ال55. (مصاريف و عربية، 2017، صفحة 20)

ثالثا: أهمية التثقيف المالي:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي، وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية أقرها قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر (2010)،والحماية المالية للمستهلك (2011) والاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (2012) الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم، وفي العام 2016، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل – ما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، وفي هذا السياق، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقافة المالية هي من مهارات الحياة الأساسية ويمكن أن تحدث فرقا حاسما في حياة الناس وفي فرصهم ونجاحاتهم، وهي حجر الأساس للرفاهية ، وريادة الأعمال، والحراك الاجتماعي، والنمو الشامل.

وفي وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة وبسهولة مجموعة كبيرة من الناس، باتت الثقافة أو المعرفة المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وللجهل المالي كلفة عالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات قروض مصرفية ، وبالتالي، تبين أن العملاء الذين يفشلون في فهم مفهوم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديونا أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض. (مفتاح و بركات، 2020، صفحة 50.49)

من جهة أخرى، تمكن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم واتخاذ قرارات مالية عقلانية وسليمة، فضلا عن التخطيط والادخار للتقاعد، كما يقوم المستثمر المثقف مالية بتنويع استثماراته في قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر.

المحور الثاني: الإطار النظري للشمول المالي:

من خلال هذا المحور سيتم الإحاطة بمختلف الجوانب المهمة في مفهوم الشمول المالي وعرضها بطريقة واضحة توضح معالم هذا المفهوم من نشأة وتعريف بالإضافة إلى الأهمية والأهداف التي يصبو إليها وصولا لأبعاد قياس عملية الشمول المالي وأخيرا توضيح العلاقة بين هذا الأخير والثقافة المالية.

أولا: نشأة الشمول المالي :

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها اثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية وخلال تسعينات القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. (جازية، 2020، صفحة 99)

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين (20G) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. (عزاوي ورفاع، 2021، صفحة 107)

في عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي (البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية)، معر تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، (بوطلاعة، ساعد بخوش، وبوقرة، 2020، صفحة 146) كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. (جازية، 2020، صفحة 99)

وعمات العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (في العام 2003)، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي. (عبد الله، 2016، صفحة 16)

ثانيا: تعريف الشمول المالي

تعددت التعريفات حول الشمول المالي ومن بينها نذكر ما يلي :

- تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. (قاسي ومزيان، 2022، صفحة 599)
- يعرفها اتكينسون وميسي على أنها عملية تعزيز الوصول الميسور وفي الوقت المناسب والكافي إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المنظمة وتوسيع استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ مناهج قائمة ومبتكرة مصممة خصيصا بما في ذلك الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الأداء المالي (Yoshino & Morgan, 2016, p. 04) .
- يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه إمكانية الأفراد والشركات من الاستفادة من منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ومقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة. (دومة، بن الناصر، وبن الضب، 2020، صفحة 654)
- يعرف بنك الجزائر الشمول المالي بأنه توافر واستخدام كافة الخدمات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك المؤسسات والأفراد، وخاصة المهمشين منهم من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير وخدمات الدفع والتحويل، خدمات التامين والتمويل والائتمان والابتكارات في خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية ومعقولة. كما تعمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال دعمهم حتى يتمكنوا من ضمان الإدارة السليمة لأموالهم ومدخراتهم لمنع بعض المستهلكين من اللجوء إلى القنوات والأدوات غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة. الذين يتقاضون أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات الخدمات المالية والمصرفية من خلال هذه القنوات (Rakhrour, 2021, p. 301) .

من خلال ما سبق يتضح أن الشمول المالي هو القدرة على النفاذ أو الوصول إلى مختلف الخدمات المالية التي تتيحها الجهات الرسمية من طرف جميع المتعاملين بما فيهم الأفراد والمؤسسات، والاستفادة من هذه الخدمات من خلال استخدامها بما يضمن تلبية احتياجاتهم.

ثالثا: أهمية الشمول المالي :

لم يعد الشمول المالي موضوع هامشي بل أصبح محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية، كما يشغل جزء هام من التفكير السائد في التنمية الاقتصادية، لذا فإن الشمول المالي يعد ركن حيوي في التنمية الاقتصادية حيث يحقق ما يلي:

1. أحد محركات التنمية الاقتصادية.
2. تشجيع الاستقرار المالي والاجتماعي.
3. دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.
4. تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة، ويعد أداة حيوية لمحاربة الفقر.

5.دعم الوساطة المالية ومن ثم العمل على تحسين توزيع الدخل.

6.تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع خدماتها ومنتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء.

7.العمل على إدخال الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المالي الرسمي، مع العمل على تقنين القطاعات غير الرسمية.

8.المساهمة في خلق فرص عمل بما يدعم في النمو الاقتصادي.

9.تيسير الوصول واستخدام وتقديم المنتجات والخدمات المالية الرسمية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدل وشفافية بدلا من الحصول عليها من خلال القنوات المالية غير الرسمية.

:رابعا: أهداف الشمول المالي

من أهم الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة نذكر ما يلي: (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 517)

1.تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

2.نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.

3.تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

4.تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

خامسا: أبعاد الشمول المالي ومؤشراته :

خلال العقد الماضي تطور مفهوم الشمول المالي إلى عدة أبعاد رئيسية يتم قياسها عن طريق مجموعة من المؤشرات التي أقرتها عدة منظمات عالمية، كالبنك الدولي وتحالف الاشتمال المالي ومجموعة العشرين وصندوق النقد العربي والرابطة العالمية من اجل الاشتمال المالي، هذه المؤشرات في مجملها تنقسم إلى مؤشرات الوصول المالي ومؤشرات الاستخدام المالي ومؤشرات العمل المالي، بالإضافة إلى مؤشرات قياس جودة الخدمات المالي، ونقوم بتلخيص أهم مؤشرات قياس الشمول المالي المصرفي بالاعتماد على مصادر بيانات الشمول المالي التي يعدها صندوق النقد الدولي والت تتوفر بشأنها معطيات في الاقتصاد الجزائري في ما يلي: (بقبق، 2022، صفحة 165)

- **الوصول المالي**: تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، فروع وأجهزة الصراف الآلي...الخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بالوصول المالي للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، (بهناس، رسول، وبسيسة، 2019، صفحة 215) ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية نجد: (بقبق، 2022، صفحة 165(

1.عدد فروع البنوك التجارية؛

2.عدد ماكينات الصراف الآلي؛

3.عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000كلم^2؛

4.عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2؛

5.عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ؛

6.عدد فروع البنوك التجارية لطل 100.000 بالغ.

- **الاستخدام المالي**: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 109) وتكمن مؤشرات هذا البعد في ما يلي: (بقبق، 2022، صفحة 165)

1.عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية؛

2.عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛

3.عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية؛

4.عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ؛

5.عدد المقترضين من البنوك التجارية؛

6.عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛

7.عدد بطاقات السحب الآلي؛

8.عدد بطاقات السحب الآلي لكل 1000 بالغ.

- **العمق المالي**: يعبر العمق المالي عن عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى توسيع حجم ونشاط المؤسسات المالية الوسيطية من خلال توسيع تشكيلة الخدمات والأدوات المالية، (طرشي، ترقو، و بوفليح، 2018، صفحة 114) ويقاس العمق المالي من خلال مجموعة من المؤشرات على النحو التالي: (بقبق، 2022، صفحة 165)

1.مجموع أصول البنك إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

2.مجموع الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

3.مجموع القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

4.الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

5.عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي.

سادسا: تحديات الشمول المالي:

هناك عدة تحديات للشمول المالي نجد من أهمها: (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 517)

1. ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم بما في ذلك النساء وفقراء الريف؛
2. زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛
3. التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة؛
4. ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك؛
5. وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.

إضافة إلى التحديات السابقة نجد مجموعة أخرى من الحواجز التي تعرقل عملية الشمول المالي ومن بينها نذكر: (Atkinson & Flore)

1. توافر خدمات مالية منافسة بدون محدودية او متطلبات حماية مالية للمستهلكين؛
2. مشاكل الحواجز الجغرافية أو العزل الجغرافي لبعض المناطق الذي يمنع الافراد في هذه المناطق من الوصول واستخدام الخدمات المالية؛
3. حواجز البنية التحتية والاتصال؛
4. الضعف المالي الناتج عن الظروف الشخصية؛
5. انخفاض مستويات الوعي بالآليات المصممة لزيادة الثقة والحماية للمستهلكين؛
6. انخفاض الإدماج الاجتماعي والتكنولوجي؛
7. الحواجز اللغوية والتعليمية؛

سابعا: أثر العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي:

من الواضح أن الثقافة المالية لها أثر ودور كبير تلعبه في التغلب على العديد من التحديات والحواجز المذكورة أعلاه. حيث يمكن أن تحسن الثقافة المالية مستويات المعرفة المالية، ومساعدة الأفراد على التغلب على الضعف المالي الناجم عن الظروف الشخصية واحتمالية كسر الحواجز النفسية. كما يمكن أن تساعد الثقافة المالية الأفراد والمؤسسات أيضًا على التعرف على الابتكارات التكنولوجية التي تهدف إلى تقليل الحواجز الجغرافية. فضلاً عن آليات الحوافز لتشجيع تغيير السلوك، كل هذه تعتبر أجزاء مهمة من مجموعة أدوات تساهم بها الثقافة المالية في عملية تعزيز الشمول المالي.(Atkinson & Flore)

بالإضافة إلى كل هذا يمكن أن نجد للثقافة المالية أدوارا أخرى تساهم فيها في تعزيز عملية الشمول المالي من خلال: (عرقوب، 2021، صفحة 341)

1. باتت الثقافة المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة، في وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة وبسهولة لمجموعة كبيرة من الأفراد والمؤسسات، لأن للجهل المالي والأمية المالية كلفة عالية مثلا: العملاء الذين يفشلون في فهم مفهوم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديونا أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض؛
2. تمكن الثقافة المالية الأفراد والمؤسسات من إدارة أموالهم، فضلا عن التخطيط والادخار للتقاعد كما يقوم المستثمر المثقف ماليا بتنويع استثماراته في قطاعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر؛
3. إن لم تتوفر لدى الأفراد الثقافة المالية اللازمة، فإن فرص الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية قد تتضاءل مما قد يؤدي إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد القروض العقارية وغيرها، أو حتى الوصول إلى حالات الإعسار والإفلاس، وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب الأقل تعليما، والذين يعانون من انخفاض مستويات المعرفة المالية.

النتائج والتوصيات:

لقد زاد الاهتمام بالشمول المالي خاصة في العقد الأخير بعد أزمة 2008 العالمية، وذلك نظرا ل:

- ✓ أهمية الشمول المالي في استقرار النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي، دعم الشرائح الفقيرة في المجتمع، دعم العدالة والمنافسة وأهداف التنمية المستدامة.
- ✓ فالشمول المالي بدأ بنقطة إتاحة التمويل للفقراء وللمشروعات الصغيرة من خلال مجهودات الهيئات الاقتصادية والتنموية الدولية لمساعدة كثير من الدول في مشوارهم للنمو الاقتصادي، حيث كانت هناك صعوبة في الحصول على التمويل خاصة للمشاريع الصغيرة وهذا أهم أحد الأسباب بطئ النمو ولهذا المشاريع الصغيرة، كانت نقطة البداية للشمول المالي. في 1970 ظهرت فكرة التمويل متناهي الصغر وفي 1990 توسع تطبيق التمويل متناهي الصغر بشكل تجاري وحقق نمو متسارع، في العقد الأول من الألفية الجديدة زاد التنافس بين مقدمي خدمات التمويل وحدثت الأزمة المالية العالمية في 2008 ، في العقد الثاني بدأ الشمول المالي في الظهور، ومن هنا نستنتج أن التمويل متناهي الصغر كان نقطة البداية في بلورة مفهوم الشمول المالي وأهم أحد المداخل الى الآن، ولكن من الواضح أن الشمول المالي كحالة تسعى جميع الدول أن تصل لها تتعدى فكرة التمويل، وفي العقد الثاني بدأت أنظمة الشمول المالي في الظهور.
- ✓ فالإتاحة الكاملة لكل الخدمات المالية والمصرفية لكل الناس هو ما يسمى بالوصول الى نظام مالي يشمل الجميع.
- ✓ يعتبر التعليم المالي شرطا مسبقا ونتيجة تابعة للشمول المالي في ان واحد وعلى برامج التعليم المالي أن تستهدف جميع فئات المجتمع خصوصا النساء والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والفئات المحدودة الدخل وبالتالي تعزيز الشمول المالي.
- ✓ الشمول المالي حين يكون للأفراد جميعهم والأعمال التجارية كلها فرص متساوية للوصول الى مدى واسع من الخدمات المالية المتنوعة المناسبة وأيضا أن يكون لديهم القدرة على استخدامها، وان تقدم هذه الخدمات المالية من كيانات مالية رسمية بمسؤولية واستدامة (لفئات المجتمع جميعهم أي تكون هناك منافذ قريبة جغرافيا تغطي كل المناطق بأسعار وشروط مناسبة لمستويات الدخل المختلفة للأفراد والأسر، ويقدم خدمات مالية متنوعة ليس مجرد تحويل الكتروني للأموال على سبيل المثال، لكن كل الخدمات المالية المتنوعة، والقدرة على استخدامها، ليس مجرد وجودها وإتاحتها جغرافيا وتسهيل شروطها، وإنما تستطيع كل الفئات من المجتمع استخدامه). وهنا يأتي دور توصيل المعلومات من أول التعريف بوجودها وفائدتها الى كيفية استخدامها وهذا من ادوار منظمات المجتمع المدني، ونلاحظ أن كثير من مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن يقدم خدمات مالية خصوصا القروض والتمويلات للمشاريع الصغيرة ، ولكن لا يمكن اعتبارها مجهودات في الشمول المالي إلا إذا كانت تشجع أو تشترط الدخول في النظام المالي الرسمي بأي من الخدمات مثال فتح حساب بنكي أو تحويل أموال أو تحويل الكتروني، لأن الحصول على خدمات مالية من كيانات غير تابعة للنظام المالي الرسمي ولمدة محددة بزمن المشاريع التنموية يتنافى مع التعريف، يجب أن تقدم هذه الخدمات المالية من كيانات مالية رسمية بمسؤولية واستدامة.
- ❖ هناك ثلاث متطلبات رئيسية للشمول المالي تتمثل في (إتاحة الخدمات المالية وان تكون هناك منافذ متاحة جغرافيا وهذه الخدمات مريحة ومناسبة للجميع وبأسعار مناسبة، وأن تكون جودة الخدمات المقدمة تتحلى بالشفافية ويمكن الوثوق بها والاعتماد عليها، وهذه الخدمات تعبر عن مسؤولية الهيئات المقدمة وتراعي النفع

العام وتلبي احتياجات المستهلكين بشكل كامل، وإمكانية استخدامها بشكل متعدد، يقتنع بها ويستخدمها عدد متزايد من المستهلكين، وتقدم بشكل منتظم وغير متقطع)

وبعد هذه الدراسة قدمنا مجموعة من الاقتراحات واليات التنفيذ لرفع مستويات الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي

1 . تعزيز الثقافة المالية والتعليم المالي:

- إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي بمشاركة المصارف وجهات من القطاعين العام والخاص، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والمسنين، وموظفي القطاع العام، والشباب، والنساء والأميين، والمغتربين، واللاجئين، وسكان الأرياف، وذوي الدخل المحدود.
- إدخال مادة التثقيف المالي للمراحل الابتدائية والثانوية في مناهج التعليم الرسمي والخاص التي تعتمدها وزارات التربية والتعليم في المدارس العربية، ودمج برامج التعليم المالي في المناهج الجامعية وبرامج محو الأمية.
- استخدام وسائل الإعلام (التلفزيون والراديو والمجلات والصحف) ، بالإضافة إلى وسائل التكنولوجية الحديثة (التعلم الإلكتروني E-learning، وتطبيقات الهاتف المحمول، وشبكات التواصل الاجتماعي) كمنصات لتوسيع نطاق برامج التعليم العالي.
- توزيع مطبوعات ومواد تعليمية مجانية في البنوك العربية، والمصارف المركزية، والمدارس والجامعات (كتيبات، وأقراص مدمجة، ومنشورات...).

2 . تعزيز الشمول المالي:

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة تواءم واحتياجات الفئات المستبعدة، خصوصا النساء وذوي الدخل المنخفض، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.

- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية.
- بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية و تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.
- إلزام المصارف التجارية تقديم منتجات مصرفية بكلفة معقولة والتي توفر للفئات المستهدفة من العملاء ذوي الدخل المنخفض منتجات مكيفة باستخدام تقنيات مبتكرة مثل البطاقات المدفوعة مسبقا، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

- **قائمة المراجع**

1. atkinson, a., & flore, a. m. (n.d.). promoting financial inclusion through financial oecd/infe evidence, policies and oecd working papers on finance,. *oced publishing* .
2. rakhrour, y. (2021). linclusion financiere: un levier au service d une croissance economique inclusive en algerie. les cahiers du mecas, 298-309.
3. rakhrour, y., & daham, s. r. (2021). financial inclusion in algeria: reality and outlook. strategy and development review, p 478-493.
4. yoshino, n., & morgan, p. (2016). overview of financial inclusion,regulation, and education . adbi working paper series, p 01-35.
5. خديجة عرقوب. (2021). مساهمة الثقافة المالية في نجاح رواد الاعمال، دراسة حالة: رواد ريالي . برنامج لادارة الشؤون المالية لرواد الاعمال. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* (03)، 330.348.
6. طه عبد الرحمان ئاقيستا. (2017). دور أبعاد المعرفة المالية في تحقيق الريادة المصرفية دراسة استطلاعية لأراء مديري عينة من المصارف الأهلية في أربيل كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين. *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز* (4)، 194.178.
7. غزال مفتاح، و مراد بركات. (15 أفريل, 2020). الثقافة المالية كالية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ISSN 2602 7623* ، ص 46ص55.
8. أسامة عزاوي، وتوفيق رفاع. (2021). تعزيز الشمول المالي كألية في تحقيق الاستقرار المالي -داسه حالة دول العالم العربي-. مجلة العلوم التجارية والتسيير، 107.
9. العباس بهنسا، حميد رسول، وبلعباس عز الدين بسيسة. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف، ص 210-237.
10. حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، وعلي بن الضب. (2020). العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت وقطر) خلال الفترة 2004-2015. مجلة مجاميع المعرفة، ص 649-662.
11. حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 99.
12. رفيقة صباغ، وسليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية. واقع وأفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، ص 510-527.
13. سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. القدس ورام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
14. صورية شنبي، والسعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، ص 104-129.

15. ليلى أسمهان بقبق. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ص 161-182.

16. محمد أبو نار. (2019). الشمول المالي في مصر. جمهورية مصر العربية: د.د.ن.

17. محمد أبو نار. (د.س.ن). الشمول المالي في مصر. جمهورية مصر العربية: 2019.

18. محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش، وكريمة بوقرة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته -الاردن والجزائر نموذجا_. مجلة اقتصاد المال والاعمال، ص 158.143.

19. محمد طرشي، محمد ترقو، ونبيل بوفليح. (2018). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015). Les Cahiers du Cread، 109-137.

20. نجيم بن منصور. (2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص 257-274.

21. يسمينه قاسي، وتوفيق مزيان. (2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-. مجلة المنهل الاقتصادي، ص 597-608.

22. مصاريف & ,عربية ,2017) .أكتوبر .(الثقافة المالية في العالم العربي :شرط اساسي لتحقيق الشمول المالي ملخص تنفيذي.

23. يونس أسود أحمد، و ابراهيم ابوزيد نارين. (2020). العلاقة التأثيرية للمعرفة المالية في تكوين الفائض المالي (دراسة استطلاعية لاراء عينة من التدريسيين والموظفين في كلية الادارة والاقتصاد . جامعة دهوك. *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز* .